14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الثلاثاء 31 أغسطس 2010 م - الموافق 21 رمضان 1431 هـ - العدد 14928 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

الكذب كالرمل يبدو ناعما عندما نتمدد عليه وثقيلا عندما نحمله

انتبهوا

بعد رفض المجلس المحلي للقرار بسبب مخالفته للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية وقانون السلطة المحلية

قرار تجريد عدن من إيراداتها المحلية وتحويلها إلى صنعاء يعود بصيغة مشروع قانون

عدن / مأرب برس :

أبدت عدد من قيادات السلطة المحلية بمحافظة عدن تخوفهم من عودة مشروع تجريد مدينة عدن من إيراداتها المحلية ونقل كافة مواردها مع بقية المحافظات إلى العاصمة صنعاء لتقوم وزارة الإدارة المحلية بتوزيعها على المناطق الأقل حضرية والأكثر سكاناً ، وهو المشروع الذي صدر بصيغة قرار لمجلس الوزراء في أغسطس من العام الماضي وتم رفضه بإجماع المجلس المحلي لمدينة عدن.

وعبر عدد من أعضاء المجلس المحلي بمحافظة عدن في اتصالات مع (مأرب برس) عن استغرابهم من إصرار وزارة الإدارة المحلية على تجريد مدينة عدن من إيراداتها المحلية وفي مقدمتها إيرادات صندوق النظافة وتحسين المدينة والتي تمثل فيها عدن أعلى إيراد على مستوى محافظات الجمهورية تليها محافظة حضرموت .. معتبرين أن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بمدينة عدن قد يحولها إلى مزبلة وستكون محافظات أغلب منازلها ريفية كحجة والجوف لها نصيب من هذه الرسوم أكبر بكثير من المحافظات التي تم منها تحصيل هذه الرسوم كعدن وحضرموت .

وكان مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة يوم الثلاثاء الماضي قد ناقش مشروع قانون صندوق النظافة وصحة البيئة وأرجأ البت فيه إلى موعد آخر طبقاً لما أوردته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، ويقول مسئولون محليون في عدن إن مشروع القانون يتضمن القرار الذي كان أصدره مجلس الوزراء في وقت سابق بنقل الإيرادات المحلية للمحافظات إلى حساب وزارة الإدارة المحلية في صنعاء لتوزيعها على المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة والذي تم تعطيله بموجب رفض المجالس المحلية غير أن وزارة الإدارة المحلية تنوي إعادته هذه المرة بشكل قانون ملزم التنفيذ عبر تقديمه للحكومة لتحيله إلى البرلمان .

وكان الدكتور رشاد العليمي وزير الإدارة المحلية قد قدم في أغسطس من العام الماضي مسودة قرار يقضي باستخلاص الرسوم الخاصة بالنظافة وتحسين المدينة على البضائع في المنافذ البحرية وغيرها وتحويل إيرادات صناديق النظافة التابعة للمجالس المحلية إلى حساب وزارة الإدارة المحلية في العاصمة صنعاء حيث ستقوم الوزارة في ما بعد بتوزيع إيرادات صناديق النظافة على المحافظات بحسب كثافتها السكانية وأقر مجلس الوزراء هذه المسودة في إحدى الجلسات التي ترأسها الدكتور العليمي في حين كان رئيس مجلس الوزراء في إجازة سنوية في فرنسا ، وحمل هذا القرار الحكومي رقم (149) .

غير أن المجلس المحلي لمدينة عدن كان له موقف آخر ، فقد عقد جلسة استثنائية خاصة لمناقشة قرار مجلس الوزراء الذي سيلحق بمدينة عدن الضرر الكبير وطالب بالإجماع بإلغاء قرار تحويل الإيرادات المحلية لصندوق النظافة وتحسين المدينة مركزياً إلى صنعاء لمخالفته قانون السلطة المحلية وقرارات مؤتمرات السلطة المحلية .

وفي سابقة غير معهودة ألزم محلي عدن إدارة الصندوق وإدارة الجمارك في المنافذ البحرية والبرية والجوية للمحافظة باستمرار العمل بالآلية السابقة.

وبعد مضي عام على صدور هذا القرار الذي تم إلغاء العمل به بفعل عصيان المجالس المحلية للمحافظات الحضرية التي رفضت هذا القرار ، وبعد أكثر من عام على بقاء هذا القرار حبراً على ورق، عاد مسؤولو وزارة الإدارة المحلية ليعيدوا الكرة في محاولة أخرى لتجريد المدن الحضرية وفي مقدمتها عدن من إيراداتها المحلية، فقد تقدمت وزارة الإدارة المحلية بمشروع آخر ، لكن هذه المرة كان مشروع قانون وليس قراراً كالسابق .

فقد تقدم وزير الإدارة المحلية بمسودة مشروع قانون بغرض تحويله من مجلس الوزراء إلى البرلمان للتصويت عليه وإقراره بعد فشل قرار مجلس الوزراء السابق بهذا الخصوص إلا ان مجلس الوزراء لم يبت في أمر إحالة مشروع القانون إلى البرلمان بعد ، وبموجب هذا فإن المعنيين في وزارة الإدارة المحلية يسعون إلى أن يكون موضوع تجريد المحافظات الحضرية من إيراداتها المحلية أمراً محسوماً بل وقانوناً ملزم التنفيذ وبتصويت مجلس النواب وبحيث لا يتمكن أحد من رفضه كما سبق أن رفضت المجالس المحلية لبعض المحافظات مشروع قرار مجلس الوزراء السابق وحولته إلى قرار عديم القيمة وغير ملزم التنفيذ .

وكان بيان المجلس المحلي لمحافظة عدن الذي صدر عقب صدور قرار مجلس الوزراء قبل عام قد حدد عدداً من النقائص والمخالفات التي اعتورت اصدار قرار تحويل إيرادات المدن الحضرية إلى صنعاء فقد جاء هذا القرار مخالفاً للائحة المالية المادة (21) التي صدر بها القرار الجمهوري رقم (24) لسنة 2001م والتي تنص على أن تتولى الأجهزة التنفيذية في المديرية جباية وتحصيل كافة الموارد المالية المبينة في القانون وأية ضرائب أو رسوم أخرى ذات طابع محلي يتم وضعها بمقتضى القوانين والقرارات النافذة وتوريدها الى الحسابات الخاصة بكل منها ، كما أن المادة (117) تعطي التشريعات المالية السارية وفق صدور هذه اللائحة الأولوية في المراجعة والتعديل بما يؤدي إلى انسجامها مع مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية في قانون السلطة المحلية .

كما انه يعارض قراراً سابقاً للمجلس برقم (283) لسنة 2001م بشأن تحديد قيم أوعية الرسوم المحلية المنصوص عليها في المادة (123) من قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والتي تنص على أن كل ما يجبى تحت مسمى النظافة وتحسين المدينة هي موارد محلية وليست موارد عامة مشتركة لا يحق لوزارة المالية أو الإدارة المحلية جبايتها .

ويرى مراقبون أن ضرراً كبيراً سيلحق بمدينة عدن إذا ما تم تحويل إيراداتها المحلية من صندوق النظافة إلى صنعاء ، لأن عدن هي المحافظة الأعلى إيراداً في الجمهورية تليها محافظة حضرموت ، كما أن مدينة عدن مدينة حضرية بامتياز لكن كثافتها السكانية قليلة وهذا سيجعلها أكثر المتضررين من القرار الذي يقضي بإعطاء مدينة عدن (10 ٪) فقط من إيراد صندوق النظافة وتحويل (90 ٪) إلى الوزارة في صنعاء لتوزيعه على المحافظات بحسب الكثافة السكانية ، فقد تتعطل الكثير من المشاريع المتعلقة بتحسين المدينة وتشجيرها كما سيضطر صندوقا النظافة وتحسين المدينة في عدن وحضرموت إلى الاستغناء عن (50 ٪) من موظفيهما بعد أن تضعف مواردهما ويتم تحويلها مركزياً إلى صنعاء .

وكان الاتحاد العام لعمال اليمن فرع عدن قد حذر من خطورة وتداعيات تحويل رسوم النظافة الخاصة بمدينة عدن إلى صنعاء ووصفه بالأمر غير المدروس والكارثي في حق عمالة تعد من العمالة النادرة .

ووصف عثمان كاكو - رئيس الاتحاد العام لعمال اليمن بعدن- القرار في حال تنفيذه بالكارثي على عمال النظافة بعدن البالغ عددهم قرابة 3000عامل كون عدن تحوي أكثر موظفي هذا القطاع وتشكل أعلى إيراد في الجمهورية اليمنية .

وقال كاكو إن تأثيرات ومشاكل كبيرة ستلحق بعمال النظافة الذين قد يفقدون وظائفهم لكونهم يتقاضون رواتبهم من إيرادات صندوق النظافة بعدن وليسوا ضمن الموازنة العامة للدولة .

وطالب رئيس الاتحاد العام لعمال اليمن بعدن مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية بإعادة النظر في هذا القرار الذي وصفه بغير المدروس، معتبراً إياه بأنه خطوة جديدة في تكريس المركزية في الوقت الذي يتم المطالبة فيه بإعطاء السلطات المحلية صلاحيات حكم محلي أوسع وتعزيز الدور المحلي بدلاً من تحجيمه.

وأشار إلى أن الاتحاد العام سيكون له موقف قوي وواضح في الدفاع عن هؤلاء العمال في حال مضت الإدارة المحلية في تنفيذ القرار دون عمل أي معالجات باستيعاب الحكومة لهم ضمن الموازنة العامة للدولة.

■ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية يلتزم بمنح المحافظات حكماً محلياً واسع الصلاحيات

■ بعد فشل القرار السابق .. العليمي يراهن على تحويله إلى مشروع قانون.

مراكز قوى في السلطة تواصل إصرارها على مخالفة قانون السلطة المحلية والبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية بشأن الحكم المحلي واسع الصلاحيات

مكافحة الإرهاب .. مسؤولية من؟

فيصل الصوفي

عندما يقول مصدر مسؤول في الحكومة إن مكافحة الإرهاب في اليمن هي مسؤولية أجهزة الأمن فيها فهذا أمر طبيعي، أما أن يقال إن وسائل الإعلام أو الأصدقاء في أمريكا والغرب يبالغون في حجم وخطر تنظيم القاعدة الإرهابي فهذا قول غير واقعي، وهو كلام قديم لايزال يتكرر إلى الآن، وقد خدعنا أنفسنا بهذه (الكذبة المدخنة) التي تكرر الحديث عنها بالأمس في الوقت الذي يعلم فيه القاصي والداني ان الإرهابيين خلال الأيام الماضية من شهر رمضان يفطرون بدماء ولحوم جنود ومواطنين.. ليلة يفطرون بعشرة وليلة بخمسة وليلة بأربعة.. وحسب ما تيسر.. على الأقل هناك 25 جنديا قد قتلوا خلال الأيام العشرة الماضية وثلاثة مدنيين وعدد آخر من الجرحى.. هذا بالجملة في أبين وحدها أما بالتفاريق فالقتلى في مأرب ولحج والضالع كثر.. ثم هناك سياحة جففت أصولها ومنابعها واستثمار هارب والسبب الإرهاب.. فكيف يقال بعد ذلك إن هناك (تضخيماً)؟.

ثم ان مسؤولية مكافحة الإرهاب لا تقع على عاتق أجهزة الأمن وحدها.. نعم هي صاحبة المسؤولية الأساسية ولكن يجب ان تعضد بضميمة واسعة تشمل الفرد والجماعات، وأعني بالجماعات الأحزاب والمنظمات غير الحكومية بشتى توجهاتها واهتماماتها إلى جانب خطباء المساجد ورجال الدين الذين يؤمنون معنا بأن الإرهاب عدو وانه ليس من الإسلام.. وبالمناسبة هناك رجال دين سلفيون يداهنون في هذه المسألة ويقولون مثل ما نقول إن الإرهاب ليس من الإسلام ولكنهم يقدمون إسلام طالبان وإسلام القاعدة كنموذج للإسلام الصحيح.. وهؤلاء لا فائدة ترجى منهم على كثرتهم.. وقد بح صوت رئيس الجمهورية وهو يناشدهم في كل مناسبة أن يقولوا شيئا لوجه الله عن الإرهاب وعن تنظيم القاعدة، لكن دون جدوى.. وإلى الآن لم تخرج من أفواههم عبارة واحدة فيها ذكر لاسم (تنظيم القاعدة) مقرونة بالإدانة بينما يذكرون اسمه مقرونا بدفاعهم المستميت وشفقتهم على (القاعدة القاعدين في بيوتهم)!.

قبل يومين خرج علينا مصدر مسؤول يقول إن اليمن لا يمكن أن تقبل قوات أجنبية على أراضيها ومثل هذه التصريحات التي تصدر تعليقا على شائعات نحن في غنى عنها لأنها تعزز الشائعات التي تقول إن أمريكا أخرجت قواتها من العراق لكي تتوجه نحو اليمن، وان بريطانيا سوف ترسل جنودا وان الطائرات التي تحوم في السماء هي أمريكية.. فهذه كلها شائعات يصنعها الإرهابيون هنا وهناك والحمقى، وللأسف أن الصحافة تتعاطى معها بدون حذر أو تدقيق، أسوأ من ذلك أن يتعامل معها المصدر المسؤول برد غير مخطط له.

الأصدقاء يعرفون جيداً مثلنا تماماً ان أي تدخل مباشر منهم في مكافحة الإرهاب في اليمن ضره أكبر من نفعه، فلا يمكن أن يتورطوا بذلك.. لكن حكومتنا يتعين عليها أن لا تترقع وتكابر حيال هذه القضية، وعليها أن تطالب بالمساعدة ليس فقط في مجال التدريب والتسليح والمعلومات بل في طلب خبراء.. فنحن لسنا أقوى من السعودية ولا أبعد عن الأصدقاء منها.. واتباع الرشيد فلاح.

يستفيد منه 1800 طفل وطفلة

مؤسسة (الصالح) تدشن مشروع كسوة العيد بمحافظة حجة

حجة /عبدالواسع راجح:

دشن محافظ محافظة حجة فريد أحمد مجور أمس مشروع توزيع كسوة عيد الفطر المبارك الذي تنفذه مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية والذي يستفيد منه (ألف وثمانمائة طفل وطفلة).

واستمع الأخ المحافظ إلى شرح من رئيس لجنة المساعدات بالمحافظة هيثم الجبري حول آلية توزيع الكسوة والتي تمت عبر سبع عشرة جمعية خيرية بالمحافظة وعلى مستوى المديريات ،مشيرا إلى أن المشروع يستهدف طلاب دار الأيتام ودار الأحداث وأبناء وبنات الأسر الفقيرة والمحتاجة في عدد من مديريات المحافظة .

وخلال التدشين أشاد المحافظ فريد مجور بالجهود الخيرية التي تبذلها مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية في سبيل تغطية احتياجات هذه الشريحة من المجتمع ومشاركة الأيتام والفقراء أفراحهم وأتراحهم وإدخال السرور عليهم ،لافتا إلى أهمية الإسهام الفعال في مجالات الخير الرمضانية والتنافس بين مختلف الجمعيات لإحياء روح التكافل الاجتماعي، كما شدد الأخ المحافظ على أن يكون العاملون في توزيع كسوة العيد عند مستوى المسؤولية في أداء واجبهم والأمانة الملقاة على عاتقهم وإيصالها إلى مستحقيها

■ لدى تدشين توزيع كسوة العيد

توزيع كسوة العيد على الأيتام بعدن

عدن / ابتسام العسيري:

تم يوم أمس توزيع كسوة العيد على عدد من الأطفال الأيتام من مختلف مديريات محافظة عدن وذلك من قبل فاعلي الخير بتنسيق وجهد خاص من الأخت سكينة الذبحاني .

وقالت الأخت سكينة الذبحاني لـ14 أكتوبر: أقوم بتطويع نفسي ومنزلي من أجل فعل الخير منذ عدة سنوات ، وهذا العام استطعنا بحمد الله وفضله جمع وتوزيع المواد الغذائية على العائلات المحتاجة بداية شهر رمضان المبارك ، والآن نقوم بتوزيع الملابس على الأطفال كما قمنا بجمع أكثر من أربعمائة طقم من الملابس ، موضحة أن توزيع هذه الملابس والمواد الغذائية لا يتم عشوائيا بل نقوم بعمل ملفات لكل عائلة ولدينا نموذجان من الاستمارات نقوم من خلالها بتوثيق بيانات العائلات سواء كانت من عائلات الأيتام أو المحتاجين وعلى ضوء ذلك نقوم بالتوزيع. بعد ذلك نحتفظ بهذه الكشوفات ليتم عرضها على فاعلي الخير الذين بدورهم يساهمون بالمساعدة كل حسب استطاعته وقالت : بأنها تقوم بهذه الجهود بمساعدة من الأيتام أنفسهم الذين يشرفون معها على تنظيم هذه الكشوفات ويقومون بعملية التوزيع .

وأشارت سكينة إلى أنه فعل الخير ليس مقتصرا على الأغنياء في هذه الحالة بل يسهم فيه الأصدقاء والأقارب من كل مديريات المحافظة من محدودي الدخل ما يخلق ألفة اجتماعية ويسد ثغرة في جانب توفير احتياجات عائلات الأيتام والمحتاجين .ونوهت الأخت سكينة الذبحاني بأنه سيتم توزيع كسوة العيد على أكثر من مائة وعشرين عائلة . .

■ الاطفال الايتام اثناء انتقاء ملابس العيد

اتحاد نساء اليمن في الضالع يوزع كسوة العيد

الضالع / مثنى الحضوري :

دشن فرع اتحاد نساء اليمن في الضالع أمس توزيع كسوة العيد على الفئات المستهدفة في المحافظة، في إطار تنفيذ حملة رمضان العطاء التي دأبت عليها مؤسسة الضالع كمشروع اجتماعي سنوي.

وفي تصريح للصحيفة أوضحت الأخت نصرة القاضي رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن في الضالع أن عملية التوزيع تمت عن طريق الجمعيات الخيرية الناشطة في المحافظة من خلال توزيع (100) بدلة لكل جمعية بواقع (600) بدلة لـ (6) جمعيات وهي : جمعية الفقهاء حرير وجمعية عدينة النسوية وجمعية الوحدة للمعاقين حركياً وجمعية أبناء حجاج وجمعية أبناء الضالع للمكفوفين إضافة إلى عدد (200) بدلة يتم توزيعها عبر فرع الاتحاد للأسر الأشد فقراً والأيتام وفق الكشف المعد من الفرع.

وأشادت رئيسة الاتحاد في الضالع بالدور البارز لمؤسسة الضالع الاجتماعية للتنمية في تبني عدد من الأنشطة الخيرية التي تلامس احتياجات الفقراء والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأكدت أن لمؤسسة الضالع لمسات واضحة في العمل الإنساني من خلال مشاريعها المتمثلة في توزيع المساعدات الرمضانية والتمور وإفطار الصائم وأيضاً مشروع كسوة العيد الذي قامت بتدشينه أمس.

مناشدة إلى أصحاب القلوب الرحيمة

شاء الله سبحانه وتعالى أن تصاب الطفلة

شوق محمد سعيد

بمرض خلقي في القلب (حيث أن صمامات قلبها لا تعمل ولديها انسداد في الثرايين) وهي تملك تقارير تؤكد حاجتها إلى العلاج في الخارج.. ولكونها من أسرة فقيرة لا تستطيع السفر إلى الخارج لتأمين العلاج الذي أوصى به الأطباء لذلك فهي تناشد وتدعو أصحاب القلوب الرحيمة ومن يطمعون في رضا الله إلى تقديم يد العون والمساعدة حتى تعود إليها البسمة وتعود معافاة صحيحة بإذن الله .

ويرجى الاتصال على تلفون رقم : 246370.